



ورقة التين

الوزير اللواء عصام أبو جمره

من الترويكما إلى الثنائية فالرباعية، الوضع هش ولن يستقيم لأنهم وصوليون، ولأن كتاب الطائف ليس صالحا. قبل الطائف تبنتهم سوريا ودعمتهم لزعزعة الحكم في لبنان ولم تعترف بالحكومة العسكرية التي كان يمكن أن تكون خشبة خلاص البلد. حاربتها لأنها عرفت أنها ترفض سلفا بقاء جيش سوريا سنوات في لبنان. وأخرجتها بالقوة من بعدا لأنها رفضت الاتفاق الذي لا يحدد مواعيد خروج الجيوش الغربية من لبنان ومنها جيش سوريا ولا يضع المبادئ ويحدد الصلاحيات بشكل يساعد على انتظام الحكم واستقراره في هذا البلد.

لقد أدرك سيادة الرئيس السوري الجديد صوابية مطالبة المعارضة بخروج الجيوش الغربية من لبنان وما أن خرجت إسرائيل من جنوبه عام ٢٠٠٠ حتى زار لبنان رسميا وطبق إعادة الانتشار التي كان مفترضا تطبيقها منذ عام ١٩٩٢. إلا انه لم ينشئ سفارة سورية في لبنان وأحجم عن جدولة الانسحاب مكتفيا بإعلان اعتبار وجود جيشه في لبنان مؤقتا ولأسباب استراتيجية؟ الشيء الذي لم يقنعنا وغيرنا من اللبنانيين فالأسباب الموجبة ليست اكبر مما حدث في أفغانستان ولا اكبر مما حدث في يوغوسلافيا وانتهت ولم يخرب العالم. وحرب العراق الأولى انتهت والثانية إذا حدثت ستنتهي ولن يخرب العالم. وحرب فلسطين ستنتهي يوما آخر وسيبقى لبنان وتبقى سوريا كما بقيت بعد غياب الرئيس حافظ الأسد، وبقي لبنان بعد أن غادره اللواء غيازي كنعان !

فهل يسعدنا سيادة الرئيس السوري بجدولة زمنية لانسحابه من لبنان.

ثم نتيجة الخلافات بين الرؤساء التي لم تتوقف منذ البدء بتطبيق الطائف لم يعد خافيا على أحد أن هذا الاتفاق بصورة عامة لم يعط رئيس الجمهورية حق التدخل المباشر في قيادة البلد إنما أعطى صلاحية الإدارة إلى الوزراء والقيادة إلى مجلس الوزراء والرقابة إلى مجلس النواب. وترك لفخامته حق حضور جلسات مجلس الوزراء عند بحث الأمور الهامة... "للخريطة على دولته". نقول للخريطة لان تعيين الناظر في لبنان اصبح أمراً هاماً، عليه يتوقف نجاح أو فشل استراتيجية المنطقة والعالم مما استدعى حضور فخامته الدائم، وترك لفخامته مع ذلك شرف استقبال السفراء ومنح الأوسمة وتوقيع القوانين والمراسيم المعدة خلال أيام قبل أن تصبح نافذة بدون توقيعه.

لقد قبل العميد لحد ذلك في حينه عن معرفة أو عن جهل لست ادري. قبل باتفاق الطائف وانتقل إلى الغربية ليعينه قائدا لجيش جمهورية الطائف الأولى وبقي في هذا المنصب عشر سنوات نتيجة اتصياعه لسلطة الطائف. وبعده ونتيجة إخلاصه لسلطة الوصاية رقي لرتبة رئيس جمهورية. لكنه ما أن وصل حتى وصل الموسى إلى ذقنه، فأخذ ينقلب على الطائف لاستعادة سلطته المفقودة: مستغلا علاقته بالرئيس السوري ودماثة رئيس الحكومة سليم الحص وطيبته.

شعر السنة بتجاوز الرئيس وهيمته فانقلبوا على الحص وانتصروا لخصمه الملياردير الحريري. لدرجة انهم أسقطوا الحص بالانتخابات وجاءوا بالحريري مع كتلة نيابية كبيرة. ونتيجة هذا النصر كان الرئيس ملزما بالحريري رئيسا للحكومة. وخلال سنتين حاول السيطرة على الحريري، بتبنيه المقاومة الشيعية ضد إسرائيل

ولما انسحبت إسرائيل همدت المقاومة فانتقل الرئيس إلى العمل على جبهة الاقتصاد، إلا أن الأخطبوط ملك السمسة الدولية والإغراء كان الأفعل في اختصاصه، فالتف على فخامته وانتصر وربح جولة الخليوي. لكن انتصار الحريري لم يدم طويلا حتى وقع في الفخ لاعتقاده أن ما حققه في الخليوي وما تنازل عنه في قضية ال ام تي في ٧/آب ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ وغيرها يكفيه للتطاول "بالمونة" بتوقيف محطة البث الجديدة العائدة لمنافسه ملك النوفمبيك الأقوى والأفعل في حقل الاغراء والتي ما توقفت عن محاربتة. لقد وقع في فخ أخطبوط آخر، فعدت الجديدة إلى العمل فور عودة فخامته من إجازته في موناكو إلى لبنان. وهكذا بين الحانة والمائة ضاعت ورقت التين وانكشفت العورة وعادت المعركة إلى الأساس. إلى إعلان الحريري السني التمسك بدستور الطائف لاستعادة الصلاحيات بإبعاد رئيس الجمهورية عن حضوره الدائم لجلسات مجلس الوزراء فكيف الحل لاستعادة ما فقده فخامة العماد من صلاحيات ؟؟؟

الحل الأول :

بتعديل الطائف بما يلائم مقام فخامة رئيس الجمهورية، "الهرابي ولحدود ومن سيأتي بعدهما". هذا الحل يعني الانقلاب على الطائف صراحة وتعديل الدستور، وهذا لا ولن يتم طوعا من قبل الطرف الآخر. يتم فقط في الوضع الراهن بموافقة سلطة الوصاية التي بما لها على هذا الطرف من مونة وما لفخامته عندها من مكانة، تجري التعديل المذكور سلما أو بواسطة حكومة عسكرية تحل مجلس النواب وتتولى السلطتين لتجري التعديل المذكور .

الحل الثاني :

بقبول فخامة العماد التخلي عن السلطة التنفيذية لرئيس الحكومة كما نص دستور الطائف الذي قبله طوعاً ونفذه في قيادته للجيش وهذا يفرض على فخامته العمل لوضع قانون انتخاب على أساس الدائرة الصغرى فيأتي بنواب يمثلون كل الشعب ويترك رئيس الحكومة والوزراء يتصرفون بالبلد وعلى مسؤوليتهم وتكون محاسبتهم في مجلس النواب وعلى عاتقه ويتحول ما حوله من أجهزة أمنية من السياسة إلى مراقبة ما في البلد من شواذات وعصابات أصولية أو تخريبية ويرتاح هو أيضا ويكتفي بما أعطاه إياه الدستور من توقيع على المراسيم والقوانين وتوزيع الأوسمة إلى حضور الحفلات الاجتماعية والترفيهية.

الحل الثالث :

إذا كان الحل الأول مستحيلا مع فخامة العماد والحل الثاني صعبا عليه، فالحل الثالث أصبح واضحا، وله طبعاً شكر اللبنانيين على ما حقق للبنان وشعبه بقبوله قيادة الجيش والرئاسة الأولى وممارستها مع ما تم إنجازه منذ ١٣/١٠/١٩٩٠ حتى اليوم .

باريس في ١١/١/٢٠٠٣